



الإسرائيلي الداخلي من ناحية، وعلى مستوى توجهاته الخارجية من ناحية أخرى، وذلك لخطورة البرنامج الذي يطرحه الحزب تجاه العديد من القضايا، ومن أبرزها قضية الأقلية العربية في فلسطين المحتلة عام 48، والصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة تحليل الدور السياسي التي يمارسه هذا الحزب في إسرائيل كنموذج للأحزاب اليمينية المتطرفة، معتمداً في ذلك على سلوكه ومشاركته في الانتخابات المركزية "الكنيست" وفي تشكيل الائتلافات الحكومية منذ عام !!!، حيث صعد إلى الحلبة السياسية، وأصبح ذو مكانة في التفاعلات الداخلية وفي مخرجات النظام السياسي في إسرائيل.

وفي هذا الصدد تطرح الدراسة العديد من التساؤلات، من أهمها: ما هي عوامل نشأة وصعود حزب "إسرائيل بيتنا"؟ وما هي الآليات التي اعتمد عليها للوصول إلى السلطة السياسية، والمشاركة في الائتلافات الحكومية؟ وما أبعاد موقفه من فلسطيني الداخل، وعملية السلام والدولة الفلسطينية؟

واستناداً على ذلك، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مفاصل، هي:

أولاً: ظروف النشأة.

ثانياً: دور الحزب في المشاركة السياسية (البرلمان، والائتلافات الحكومية).

ثالثاً: موقف الحزب من فلسطيني الداخل (عرب 48).

رابعاً: موقف الحزب من عملية السلام والدولة الفلسطينية.

أولاً: ظروف النشأة

أعلن "أفيغدور ليبرمان"⁽¹⁾ عن تأسيس حزبه "إسرائيل بيتنا- يسرائيل بيتينو" في 1 كانون الثاني/يناير 1999 للمشاركة في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة، وقام بتسجيله كحزب رسمي في 21 كانون ثاني/يناير 1999، وجاءت التسمية على غرار حزب روسي كان بزعامة الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين" يدعى "روسيا بيتنا" وهي محاولة من ليبرمان لكسب تعاطف المهاجرين الروس في إسرائيل لتأييد هذا الحزب⁽²⁾. وكان شعار الحزب "درجة الولاء للوطن"، يقصد هنا، الاستيطان الصهيوني لفلسطين" هي درجة المعادة للعرب⁽³⁾.



وعن أسباب نشأة الحزب، ذكرت صحيفة الحياة اللندنية، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق (الحالي) "بنيامين نتنياهو" شجّع ليبرمان على إنشاء حزب يستقطب المهاجرين الروس، البالغ عددهم قرابة (1.400.000) شخص، وذلك من أجل مواجهة نفوذ الحزب الذي أسسه المهاجر الروسي "نتان شارانسكي"⁽⁴⁾ عام 1996 تحت اسم "إسرائيل بعليا". وقد كان ليبرمان هجوماً في الإعلان عن حزبه الجديد، حيث بدأ الهجوم على أعضاء الأحزاب الإسرائيلية والشرطة، كذلك أكد أن حزبه جاء أساساً ضد حكم الأقلية الاجتماعية التي تتعامل مع باقي المواطنين كرعاع، كما هاجم العديد من المؤسسات، مثل: المحكمة العليا والنيابة العامة، وقسم التحقيقات في الشرطة⁽⁵⁾، كما تنسب للحزب العديد من التصريحات العدوانية تجاه العرب، وذلك على لسان رئيسه ليبرمان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، طالب بضرورة:

- قصف سد أسوان "السد العالي" بقنبلة نووية.
- قصف طهران وتدميرها.
- قصف المقاطعة برام الله بقنبلة تزن طنين، أثناء حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات.
- تدمير دمشق.
- احتلال الشريط الحدودي بين مصر وغزة.
- اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه ليس له سلطات، ولا يحترم التزاماته، واعتبره عديم الفعالية والوجود.
- ضرب غزة بقنبلة نووية، بعد أن عجزت إسرائيل عن إيقاف صواريخ المقاومة.
- قال ليبرمان: "إذا لم يشأ حسني مبارك زيارة إسرائيل، فليذهب إلى جهنم"⁽⁶⁾.
- واستند برنامج حزب "إسرائيل بيتنا" على مجموعة من المبادئ، هي:
 - تقوية العامل المشترك بين مواطني الدولة على أساس الاحترام المتبادل ومنح الحقوق للمستحقين.
 - دعم الشرائح الفقيرة، وتوفير المساكن للأزواج الشابة.
 - دعم مشاريع التطوير والتمكين في الأحياء الفقيرة، وفي مدن التطوير.
 - منح الإسرائيليين المقيمين خارج إسرائيل، حق الاقتراع، وهم في الخارج.



- تعميق فصل السلطات.
- إعلان دستور للدولة كما هو متفق عليه بين شرائح الشعب.
- إقامة مجلس للأمن القومي لوضع الخطط اللازمة لكيفية ضمان أمن إسرائيل في مواجهة أعدائها المحيطين بها⁽⁷⁾.

وعلى ذلك، فإن زعيم الحزب ومؤسسه "أفيغدور ليبيرمان" يعتبر من أكثر شخصيات "المهاجرين الجدد" إشكالية في المجتمع الإسرائيلي، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية، وذلك لكثرة آرائه ومقترحاته الصراعية-الصدامية مع المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، حيث اتهم المؤسسة بالتمييز ضد المهاجرين الروس، لذا فإن المؤشرات تدل أن ليبيرمان يسعى لأحداث ثورة كلية، أو تغيير جذري وشامل في المجتمع الإسرائيلي من خلال الدعوة إلى الحرية والمساواة، والعمل على إيجاد عدالة اجتماعية، ومحاربة التمييز العنصري، ورفع المهانة عن المهاجرين الجدد، وإعادة صياغة شخصية الدولة⁽⁸⁾. ومن هنا، فإن تشكيل الحزب يعكس مجموعة حقائق حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي، هي: إمكانية تشكيل الأحزاب بدوافع شخصية.

- حالة الاضطهاد والتمييز التي يتعرض لها المهاجرون الروس في دولة إسرائيل.
- معاداة المهاجرين الروس للمؤسسة الحاكمة "إشكنازية الطابع".
- تعزز الروح الإثنية داخل المجتمع الإسرائيلي⁽⁹⁾.

ثانياً: دور الحزب في المشاركة السياسية (البرلمان، والائتلافات الحكومية)

في هذا الفصل من الدراسة سيتم إلقاء الضوء على السلوك السياسي لحزب "إسرائيل بيتنا"، مع التركيز على برنامجه، ودوره في الانتخابات البرلمانية والائتلافات الحكومية خلال الفترة من 1999-2009.

خاض الحزب الانتخابات من خلال برنامج سياسي، اجتماعي، اقتصادي، دعا فيه إلى استيعاب المهاجرين بشكل كامل، والعمل على صهرهم داخل المجتمع، "من أجل إيجاد مجتمع يهودي متكامل"، ومن خلال التحريض على العرب.



- وعليه، يمكن تلخيص البرنامج السياسي لحزب "إسرائيل بيتنا" في النقاط التالية:
- رفض فكرة التعايش بين إسرائيل والفلسطينيين.
 - السعي لإقامة دولة يهودية خالية من العرب.
 - تبادل الأراضي مع الفلسطينيين، بما يتفق مع مصلحة كل طرف في إقامة دولته الخالصة من الطرف الآخر.
 - التنازل عن كافة المستوطنات التي تقع على الحدود مع السلطة الفلسطينية، وهي: "أم الفحم، الطيبة"، في مقابل بقاء الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية، مثل: "معالية أدوميم، وغوش عتسيون، وكرمئيل".
 - العمل على سن قانون جديد للمواطنة، يقتضي بقيام الفرد بالتوقيع على إعلان ولاءه لدولة إسرائيل على أنها دولة يهودية، وولائه للعلم الإسرائيلي، ولنشيدها الوطني، وإعلان الاستقلال، وأن يتعهد بتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية.
 - كل شخص لا يوقع على هذا الإعلان يحرم من حق الإقامة الدائمة، وحق التصويت.
 - إقامة دولة فلسطينية لها حدودها الخاصة البعيدة عن دولة إسرائيل.
 - إعلاء القيم اليهودية على ما عداها من قيم.
 - إقامة دولة إسرائيل يعتمد على قانون العودة، الذي نادى به التوصيات التوراتية، باستجلاب كل يهود العالم لتلك الدولة.
 - المضي قدماً في عمليات الترانسفير (التهجير القسري) لكل العرب من دولة إسرائيل.
 - رفض أي استقلالية ثقافية واقتصادية ودينية لعرب إسرائيل، على خلفية تلقيهم لمخصصات مالية من سلطة يهودية حاكمة.
 - لا تنازل عن أي شبر من مدينة القدس، والعمل على تهويدها ضمن دولة إسرائيل⁽¹⁰⁾.
- وفي سياق ما تقدم، يمكن تتبع مسيرة الحزب في ضوء مشاركته في الحياة السياسية الإسرائيلية، ممثلة في المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) والائتلافات الحكومية على النحو التالي:



1- انتخابات الكنيست الخامسة عشر 1999

شارك الحزب في أول عملية انتخابية هي، انتخابات الكنيست الخامسة عشرة عام 1999، وحصل على أربعة مقاعد، من مقاعد الكنيست البالغة 120 مقعداً، وهو إنجاز حسب المحللين- يحسب لهذا الحزب، وسط منافسة قوية من إسرائيل بعليا، وحزبي العمل والليكود، والتي ضمت قوائمهما الانتخابية ممثلين للمهاجرين الروس، وقد حصلت إسرائيل بيتنا على (120!) من الأصوات العامة⁽¹¹⁾.

وترجع أسباب نجاح حزب "إسرائيل بيتنا" في الفوز بأربعة مقاعد، إلى أسلوبه التحريضي ضد الحكومة والمجتمع الإسرائيلي، وتركيزه على القيم العنصرية ضد العرب، التي لها مؤيدوها داخل الوسط اليهودي الروسي. وقد خاض الحزب الانتخابات من خلال برنامج سياسي، اجتماعي، اقتصادي، دعا فيه إلى استيعاب المهاجرين بشكل كامل، والعمل على صهرهم داخل المجتمع، من أجل إيجاد مجتمع يهودي متكامل.

يأتي ذلك ضمن خطة سياسية شاملة، قام ليبرمان بإعدادها، بالتنسيق مع رئيس الوزراء السابق- الحالي "بنيامين نتنياهو" عندما كان ليبرمان مديراً لمكتبه عام 1996، الأمر الذي يؤكد أن هذه الخطة قد تكون إستراتيجية اليمين القادمة أو الأساس الأيديولوجي لإقامة تنظيم يميني جديد في إسرائيل، خاصة وأن نتنياهو يقود رئاسة الوزراء في إسرائيل منذ نجاحه في انتخابات الكنيست الثامنة عشر التي جرت عام 2009.

2- انتخابات الكنيست السادسة عشر 2003

اندمج حزب "إسرائيل بيتنا" في انتخابات الكنيست 2003 في كتلة "الاتحاد القومي" الذي ضم أيضاً، حزب "موليدات" (الوطن- المولد)، وهو حزب ديني متشدد ومتطرف جداً، أسسه عضو الكنيست "رحبعام زئيفي" عام 1996، وحزب "تكوما"، وهو حزب جديد انشق عن المفدال ليخوض الانتخابات ضمن كتلة الاتحاد القومي، وفي المقابل، أعلن حزب "إسرائيل بعليا" الاندماج في حزب الليكود بعد نتائجه الهزيلة في الكنيست السابق، وهو ما اعتبره البعض مؤشراً واضحاً على نجاح عملية إدماج الروس سياسياً في إسرائيل⁽¹²⁾، أو



بمعنى آخر أسرلتهم سياسياً، فيما اعتبره آخرون استقصاء نحو اليمين من جانب هذه الأحزاب.

وقد ركزت دعاية الحزب في الانتخابات على مخاطبة الجمهور المتعاطف مع الخطاب اليميني القومي العلماني، والذي يقف على يمين حزب الليكود ببعض الخطوات، وخاصة بين جمهور المهاجرين سواء الروس أو اليهود القادمين من أوروبا الشرقية، حيث أكد على أن هدف الحزب هو الانضمام لائتلاف حاكم يضم الأحزاب المتبينة للخطاب القومي، مؤكداً على مواقفه المتشددة تجاه الفلسطينيين، بالدعوة إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، وتوطين اللاجئين في البلدان العربية المجاورة بدلاً من الإسرائيليين الذين تركوا هذه البلدان في النصف الثاني من القرن العشرين⁽¹³⁾.

حصل الحزب في انتخابات عام 2003 على (7) مقاعد من خلال ائتلافه ضمن حزب الاتحاد القومي، وضمت المقاعد السبع التي حصل عليها الاتحاد القومي في الكنيست: ثلاثة نواب من مواليد بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وثلاثة من مواليد إسرائيل، أما السابع فكان زعيم حزب "تاكوما" المولود في رومانيا، وعقب الانتخابات عُين ليبرمان وزيراً للمواصلات، لكن سرعان ما أقاله شارون في حزيران/ يونيو من عام 2004 في أعقاب نيته التصويت ضد "خطة فك الارتباط" من قطاع غزة⁽¹⁴⁾.

3- انتخابات الكنيست السابعة عشر 2006

في انتخابات 2006 حصل الحزب على (11) مقعداً في الكنيست، ودخل الائتلاف الحكومي الذي يقوده حزب "كاديما" بزعامة "أيهود أولمرت". وقد أدى حصول "إسرائيل بيتنا" على هذا العدد من مقاعد الكنيست إلى إكسابه ثقلاً انتخابياً جعل الأحزاب الثلاثة الكبرى (الليكود والعمل وكاديما) تسعى إلى كسبه لصفها بالتحالف معه في أي تشكيل حكومي⁽¹⁵⁾.

عموماً، إن هذا الانضمام يعطي عمراً أطول لحكومة أولمرت، لأن حزب ليبرمان له (11) عضواً في الكنيست، ومن ثم يعطي أغلبية مريحة لحكومة أولمرت المتهم بالفساد الداخلي، وتحمله فشل حربه على لبنان عام 2006، وهو يدفع حكومة أولمرت نحو اليمين، ويضعف



فرصة بنيامين نتنياهو والذي كان ليبرمان أحد حلفائه الأساسيين، ولكنه في الوقت نفسه يُفقد حزب "كاديما" صفته المزعومة عن أنه حزب يمين الوسط، ويكشف النفاق الذي يمارسه حزب "العمل" وعمير بيرتس- زعيم حزب العمل في الفترة من 2005 إلى 2007- بعد الموافقة على الاستمرار في حكومة تضم ليبرمان. وفي نفس الوقت هو تأكيد للسلوك الحقيقي، ومن ثم الفكر الحقيقي لـ "أولمرت" الذي شن الحرب على لبنان، ونظم أكثر من عملية اجتياح للأراضي الفلسطينية، وعملياً فإن انضمام ليبرمان إلى الحكومة الإسرائيلية يعني أن حكومة أولمرت تخلت نظرياً وعملياً عما يسمى بفك الارتباط عن الضفة الغربية⁽¹⁶⁾. ويمكن تفسير محاولة أيهود أولمرت كسب أفيغدور ليبرمان في حكومته، هو الحيلولة دون سقوطها، لان سقوط الحكومة يعني سقوط أيهود أولمرت، وبداية النهاية لحزب كاديما، وتحوله إلى حزب هامشي بانتظار عودة أقطابه إلى أحضان كل من الليكود والعمل، أو البحث عن ملجأ حزبي جديد، وخاصة، بعد الحرب على لبنان 2006 والتي فشلت في تحقيق أهدافها.

4- انتخابات الكنيست الثامنة عشر 2009

في الانتخابات التي جرت في شباط / فبراير 2009، ترأس ليبرمان حزب "إسرائيل بيتنا" التي فازت بـ (15) مقعداً في الكنيست. وبذلك يصبح الحزب في المرتبة الثالثة بعد حزبي "كاديما" و"الليكود"، وسيكون دعمه أساسياً لأي ائتلاف حكومي، وعقب صدور النتائج قال ليبرمان لأنصاره: "لقد أردنا دائماً حكومة وطنية، حكومة يمينية، وآمل أن نحقق ذلك... لقد أصبحنا الحجر الأساس في تشكيل الحكومة"⁽¹⁷⁾. وطالب الحكومة المقبلة بالقضاء على حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، ورفض التفاوض حول التهدئة معها. واعتبر أن على الحكومة التي يريد أن يعلن القطيعة مع الماضي قائلاً: "لن يكون هناك استمرار لهذا النهج"، في إشارة إلى الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين. وفسّر المحللون هذا الخطاب بأنه دعم لزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، رغم أن ليبرمان قال انه "لم يتخذ أي قرار



في هذه المرحلة بعد⁽¹⁸⁾. وعليه، فإن حصول الحزب على هذا العدد الكبير من المقاعد جعله لاعباً أساسياً في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وقد قدم حزب "إسرائيل بيتنا" في 10 شباط/ فبراير 2009، وثيقة تتضمن مبادئ أساسية لقبوله الانضمام للائتلاف الحكومي لحزبي الليكود وكاديما. ووافق الحزبان على معظم بنودها.

وتشمل الوثيقة خمسة مطالب، هي:

- 1- العمل على (إخضاع الإرهاب) بما في ذلك إسقاط حكومة حماس في غزة، والتعهد بعدم إجراء مفاوضات مع (تنظيمات إرهابية).
 - 2- الموافقة على تقديم الحزب اقتراح قانون "يربط بين المواطنة والولاء للدولة ولقيمتها الأساسية". ومنح إمتيازات لمن أدوا الخدمة العسكرية، والخدمة الوطنية في مؤسسات التعليم العالي، وفي تخصيص الأراضي، والوظائف في الخدمات العامة.
 - 3- أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتغيير نظام الحكم خلال ثلاثة شهور- ومنح الائتلاف حرية التصويت عليه.
 - 4- في مسألة الدين والدولة، يطالب الحزب بسن قانون "عقد الزواج" لحل مشكلة الحالة الشخصية لحوالي 300 ألف مهاجر لا يمكنهم عقد القران حسب الشريعة اليهودية، كما يطالب بتسهيل إجراءات التهويد ونقل الصلاحية في هذا الشأن إلى "الرابي"- هو لقب ويعني المعلم- في كل مدينة.
 - 5- إقامة مجلس وزاري يعد الخطط لاستيعاب المهاجرين من أوروبا وأمريكا على ضوء تنامي العداء للسامية في تلك المناطق⁽¹⁹⁾.
- وفي تاريخ 1 نيسان/ ابريل 2009 عقد رئيس الحكومة المكلف "بنيامين نتنياهو" صفقة هي الأولى له، في مسعاه لبناء ائتلاف قادر على نيل ثقة البرلمان، وذلك عبر الاتفاق مع حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي حصل رئيسه أفيغدور ليبرمان، على وزارة الخارجية. وشملت حصة "إسرائيل بيتنا" الإجمالية خمسة مقاعد وزارية توزع كلها على نوابه. فألى جانب الخارجية، ذهبت حقيبة السياحة إلى "ستاس مسزنيكوف"، في حين نال "أوزي لاندو" حقيبة البنية التحتية، وحصل "سوفال لندفر" على حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد،



وحصل "يتسحاق أهرونوفيتش"، على وزارة الأمن العام، كما نال الحزب مناصب سياسية وإدارية أخرى، بينها تعيين أحد أعضائه بمركز وكيل وزارة الخارجية، إلى جانب رئاسة اللجنة الدستورية في الكنيست، وممثل في لجنة تعيين القضاة⁽²⁰⁾.

ولقد توقع عدد من الخبراء، بأن اختيار ليبرمان- الذي يمثل حزبه (15) نائباً في الكنيست الإسرائيلي- سيضع الخارجية الإسرائيلية في مواجهة مع البيت الأبيض، خاصة وأن الرئيس الأمريكي، "باراك أوباما"، يرغب في العمل على استكمال خطط السلام في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن الاتفاق مع ليبرمان جاء ليؤكد تجذّر التوجهات اليمينية للحكومة الإسرائيلية التي يتبناها "نتنياهو"، مما سيدفعه إلى الاعتماد على أحزاب دينية ويمينية أخرى، لاستكمال التشكيلة الوزارية، وهذا ما تم فعلاً.

إجمالاً، يرجع تقدم إسرائيل بيتناً في هذه الانتخابات إلى تزايد حدة الاستقطاب بين كاديما والليكود، وتصويت اليهود الروس للحزب بكثافة بعد أن بات ممثلهم الوحيد في الخريطة السياسية الإسرائيلية. وهنا بدأ بعض المحللين يتحدثون عن تطلع اليهود الروس إلى قيادة الدولة، فلم يعودوا يبحثون عن الانصهار في المجتمع، إنما غدوا يراهنون على القيادة، الشعور بالتفوق الثقافي المعزز بتجربة الهجرة من الإمبراطورية (الاتحاد السوفيتي- سابقاً) مما أضاف ميزة خاصة على هذه الموجة من الهجرة التي لم تعد تتطلع إلى الاندماج فقط.

ثالثاً: موقف الحزب من فلسطيني الداخل (عرب 48)

شكّلت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل محوراً مركزياً في الدعاية الانتخابية لبعض الأحزاب اليمينية الصهيونية، ولاسيما دعاية حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان، حيث تعالت أصوات عديدة تنادي بمواجهة المركب القومي في هوية الفلسطينيين، وإخضاعهم لقواعد سلوكية سياسية "مقبولة" بواسطة القانون. وقد أظهرت نتائج الانتخابات أن ثمة إجماعاً بين غالبية الأحزاب الصهيونية على تبني برنامج حزب "إسرائيل بيتنا"، أي المطالبة بربط المواطنة بتصريح الولاء للدولة.



وتتزايد المشاعر العنصرية الإسرائيلية ضد فلسطينيو الـ 48، وتعبير عن نفسها كظاهرة متأصلة في الفكر الصهيوني، فقد أكدت تقارير عديدة على توجهات الإسرائيليين لتشجيع فلسطينيو الـ 48 على الهجرة (أي الطرد أو الترانسفير)، إضافة إلى معارضتها مشاركة الأحزاب العربية في الحياة السياسية باعتبارها (طابوراً خامساً). وفي هذا السياق صرح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي "داني أيلون" من حزب إسرائيل بيتنا، في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بأن: "السكان العرب في إسرائيل، لن يخسروا شيئاً، إذا انضموا إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية"، مضيفاً أنهم: "إذ كانوا فخورين بفلسطينيتهم، فعليهم أن يكونوا جزءاً من تلك الدولة". وأضاف أيلون: "أن خطوة من هذا القبيل ستقلل من مخاوف الإسرائيليين من الوضع الديمغرافي، وسيساعد الدولة الفلسطينية اقتصادياً، لاسيما أنهم متطورون اقتصادياً واجتماعياً، ويمكنهم المساهمة بخبرتهم في بناء الدولة"⁽²¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج حزب "إسرائيل بيتنا" يدعو إلى تبادل للأراضي بحيث تحتفظ إسرائيل بالتكتلات الاستيطانية الضخمة في الضفة الفلسطينية. ففي برنامج حزبه لانتخابات الكنيست السادسة عشرة عام 2003 كتب ليبرمان تحت عنوان: "التشريع ومراقبة القانون للحركات اليسارية، واليساريين المتطرفين"، قائلاً: "هناك حاجة لتشريع قوانين متشددة أقصاها التجريد من الجنسية ضد أشخاص مثل، "أوري افنيري"، و"ليثا تسميل"، والمنشقين الآخرين على أنواعهم الذين يفكرون على إسرائيل في العالم"، ودعا إلى تجريد كل من: "عزمي بشارة"، "وأحمد الطيبي" من حقهما في خوض الانتخابات للكنيست⁽²²⁾.

وفي شهر أيار/مايو 2004، عرض ليبرمان على رئيس الحكومة خطة لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، يقترح فيها، طرد 90% من الأقلية العربية في فلسطين المحتلة عام 48 إلى الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب رؤية ليبرمان، أن المشكلة المركزية لدولة إسرائيل ليست الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إنما الأقلية الفلسطينية التي تعيش في دولة إسرائيل. وفي 22 كانون ثاني/يناير 2006، شبّه ليبرمان عضو الكنيست عزمي بشارة من (التجمع الوطني الديمقراطي)، بالرئيس الإيراني "أحمدي نجاد"، بزعم أنه يرفض الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وينادي بطرد اليهود منها⁽²³⁾.



وفي المقابل وصف النائب جمال زحالقة، الدعاية الانتخابية لحزب إسرائيل بيتنا بأنها: "تحريض دموي"، وقال: "إن وصفه بالعنصري هو نوع من المديح لأمثاله". وأضاف: "إن استهداف ليبرمان للتجمع الوطني الديمقراطي بالتحديد ينبع من معرفته بأن برنامج التجمع هو التحدي الأوضح للفاشية والعنصرية"، ودعا زحالقة لجنة الانتخابات المركزية إلى عدم إجازة الدعاية العنصرية، مؤكداً أنه يجب تطبيق القانون ضد العنصرية وعدم إبقائه حبراً على ورق، وقال أيضاً: "إن ليبرمان هو انتهازي صغير، وصل بالعنصرية إلى الحضيض، مثير للقرع والغضب في آن واحد، فهو مهاجر جاء إلى البلاد ليحرض ضد أهلها الأصليين بوقاحة عنصرية أكسبته شعبية، مما يدل على أن المجتمع الإسرائيلي مشبع بالعداء للعرب"⁽²⁴⁾.

والواقع أن خطورة حزب "إسرائيل بيتنا" تنبع من أن التيار المركزي في السياسة الإسرائيلية يحتضنه ويمنحه الشرعية. وهذا خطر حقيقي يهدد بانتهاء ما تبقى من الهوامش الديمقراطية في إسرائيل.

وفي 9 آذار/مارس 2004، في خطابه في الكنيست، صرخ ليبرمان، موجهاً كلامه لأعضاء الكنيست العرب: "أنتم مثل محمد ضيف"⁽²⁵⁾، تريدون أن تدمروا الدولة، ولكن بتكتيك مختلف، لو كنتم في دولة أخرى لكان مكانكم في السجن"⁽²⁶⁾. وقال ليبرمان من على منبر الكنيست، في أول خطاب له في افتتاح الدورة السابعة عشرة، في تاريخ 4 أيار/مايو 2006: "يجب أن نجد حكماً للنواب العرب في الكنيست الذين يتعاونون مع العدو ويلتقون قادة حماس"⁽²⁷⁾. وأضاف إنه "حتى بعد الحرب العالمية الثانية، أمرت المحكمة في نيرنبرغ بإعدام ليس المجرمين فقط بل المتعاونين أيضاً، أتمنى أن يكون هذا مصير المتعاونين المتواجدين في هذا البيت"، في إشارة صريحة إلى أعضاء الكنيست العرب⁽²⁸⁾. وفي هذا الصدد أشارت صحيفة معاريف بتاريخ 13 آذار/مارس 2007 أن مسئول جهاز الشاباك - جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي - "يوفال ديكسين" أبلغ رئيس الوزراء "أيهود أولمرت" بأن: الأقلية العربية تمثل خطراً على إسرائيل، الذي رافقه طرح خطة نفذتها الأحزاب السياسية والمرجعيات الدينية، جوهرها التحريض على الفلسطينيين. هذا التحريض أسفر عن تعاضم المواقف العدائية ضد فلسطيني آل 48 أظهره استطلاع بين أن أكثر من (40٪) من اليهود



يطلبون بمنع الفلسطينيين من المشاركة في الحياة السياسية، و 64% يعتبرون أن فلسطيني 48 يعرضون أمن دولتهم للخطر بسبب معدل الولادة العالي لديهم⁽²⁹⁾.

وخلال أحداث عكا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، اعتبر رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" موجة العنصرية والاعتداءات على عرب عكا "ملاحقة ضد اليهود وقال: "أن ملاحقة اليهود في عكا تعني بداية انتفاضة في قلب الدولة". وقال: "أن المشكلة تكمن في أن هؤلاء الذين لم ينجحوا في مواجهة أحداث أكتوبر عام 2000 يغمضون أعينهم الآن ويخبئون رؤوسهم في الرمل، ولا يدركون أن مشكلة عرب إسرائيل تأتي قبل مشكلة الفلسطينيين". وأضاف: "الأحداث الأخيرة تثبت أن الحل الوحيد هو تبادل مناطق وسكان. ومما يدل على تأثير الرأي العام في إسرائيل بهذا الخطاب، نتائج استطلاع نُشر في 1 نيسان / ابريل 2008 يُظهر بأن (75%) من الإسرائيليين يؤيدون ترحيل فلسطيني 48 في إطار الحل الدائم⁽³⁰⁾.

وفي 4 أيار/ مايو 2009، قدّم عضوا الكنيست أليكس ميلر، ودافيد روتيم (حزب إسرائيل بيتنا)، مع أعضاء آخرين، مشروع قانون يطلبون من خلاله تطبيق مطلب حزب "إسرائيل بيتنا" باشتراط المواطنة بالولاء، ويطلب مشروع القانون إضافة شرط للحصول على المواطنة، بمعنى آخر، كل من يريد أن يحصل على المواطنة لا بد من التصريح بالولاء حسب النص التالي: "ألتزم بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية، وصهيونية وديمقراطية، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلما طولبت بذلك، بخدمة عسكرية، كدالاتها في قانون خدمة الأمن (صيغة مُدمجة)، 1986 أو بخدمة بديلة تدرج في القانون"⁽³¹⁾.

وكان زعيم الحزب ليبرمان، سبق أن قدم إلى الكنيست السابعة عشر عام 2006، هذا المشروع "مشروع تغيير قانون المواطنة"، ويعطى القانون- في حال موافقة الكنيست عليه- لوزير الداخلية صلاحية سحب حق المواطنة من أي مواطن إسرائيلي إذا اقتنع الوزير بأنه يعمل ضد دولة إسرائيل كدولة يهودية أو ضد الشعب اليهودي.



وقد أُطلق عليه اسم "قانون الولاء"، وقد ابتغى من وراء تقديم هذا المشروع، ترجمة برنامج حزب "إسرائيل بيتنا" ترجمة فعلية، حيث طلب أن يحصل مشروع القانون على تأييد الحكومة وأن يُقدّم إلى الكنيست باسمها، لكن اللجنة الوزارية لشؤون التشريع شطبت مشروع القانون بتاريخ 31 آيار/مايو 2009، واقتصر تأييده على وزراء حزب "إسرائيل بيتنا"، بينما عارضه سائر الوزراء. على ضوء قرار اللجنة، لم يعد في الإمكان طرح المشروع كمشروع قانون حكومي، على الرغم من ذلك، يُحفظ لأعضاء الكنيست الذين طرحوا المشروع الحق في أن يقدموه كمشروع قانون خاص، وفي موازاة محاولة اشتراط المواطنة بالولاء، قُدّم مشروع قانون يطالب الربط بين منح بطاقة الهوية وتصريح الولاء.

ويهدف هذا القانون إلى⁽³²⁾:

- 1- إذلال النواب العرب الممثلين في الكنيست، وإحراجهم أمام إخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإظهارهم بعدم اختلافهم عن يهود إسرائيل.
 - 2- التأكيد على أن الدين اليهودي، هو المرجع الأساسي للقرارات والقوانين، لاسيما القرارات السياسية والعسكرية، وهو مطلب مهم للمتدينين المتطرفين في إسرائيل.
- ولم يكتف حزب "إسرائيل بيتنا" بذلك، ففي محاولة منه لرسم حدود الذاكرة الجماعية، هاجم الحزب أحد المكونات التأسيسية للهوية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، ألا وهو إحياء ذكرى يوم النكبة كيوم فاجعة. حيث يُحيي الفلسطينيون في يوم النكبة ذكرى هدم مئات القرى العربية وتهجير الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين في العام 1948⁽³³⁾. ولذلك تقدم بمشروع قانون، يُفرض حَظْرَ على إحياء يوم الاستقلال (أو إقامة دولة إسرائيل) كيوم حدّاد. وينص مشروع القانون هذا: "لا يقوم شخص بنشاط أو حدث يتضمّن إحياء ليوم الاستقلال، أو حتّى التطرّق إلى إقامة دولة إسرائيل، كيوم حدّاد أو يوم حزن، ويُحكّم على من يخالف تعليمات مادّة القانون بالسّجن لمدة ثلاث سنوات". وفي الشرح الملحق بمشروع القانون، جاء ما يلي: "التعديل يقترح حظرًا قانونيًا لنشاطات يُحيا من خلالها يوم الاستقلال أو إقامة دولة إسرائيل كيوم حدّاد، وفرض عقاب قاسٍ على من يستغلّون الطابع الديمقراطيّ لدولة إسرائيل بغية تقويضها من الداخل"⁽³⁴⁾.



كما تقدم رئيس الحزب "أفيغدور ليبرمان" في 1 نيسان / ابريل 2009 إلى الكنيست بمشروع قانون "خدمة الأمن" (وجوب فرض ضريبة على من لا يخدم خدمة عسكرية أو مدنية)، يطلب مشروع القانون ما يلي: "من لم يخدم خدمة نظامية، أو خدمة وطنية، باستثناء من ليس مؤهلاً للخدمة بحسب المادة "5"، يُلزم بدفع ضريبة إضافية بنسبة (1٪) من دخله السنوي حتى بلوغه سن الحادية والأربعين". ويُقترح كذلك أن ترصد الدولة الدخل الوارد من هذه الضريبة لرفاهية من يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي الخدمة المدنية فقط.

من الصعب تجاهل حقيقة أن مشروع القانون هذا يستهدف المواطنين الفلسطينيين الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية، والذين تعمل إسرائيل -دون تحقيق نجاح يُذكر- على فرض الخدمة المدنية عليهم (وإن كانت قد قامت بهذا حتى الآن من خلال المحفزات الإيجابية). الآن، يريد الكنيست ممارسة أو فرض "محفزات" سلبية بغية فرض الخدمة القومية -المدنية على المواطنين الفلسطينيين⁽³⁵⁾.

كما صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع بتاريخ 9 أيار / مايو 2009، على "قانون النكبة"، وبذلك تبنت الحكومة القانون، ويُفترض طرحه على الكنيست باسم الحكومة، وهو ما سيضمن حصوله على أغلبية برلمانية.

وقد أثارت المصادقة على مشروع القانون في اللجنة الوزارية غضباً شديداً في صفوف الأحزاب العربية، وتلك التي تنادي بالشراكة اليهودية العربية. وأهان عضو الكنيست محمد بركة عضو الكنيست "ميلر" قائلاً: "تدل حقيقة تبني الحكومة لهذيانات عضو كنيست واحد، عديم الدراية في التاريخ والحقائق، تدل على انحدار الخطاب الحكومي نحو الحضيض؛ وهو أمر متوقع جداً". وأشار بركة قائلاً: "إحياء النكبة، الذي سيتواصل مع هذا القانون وبدونه، لا يسلط سيفاً على وجود دولة إسرائيل، بل جاء ليصحح الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني"، أما عضو الكنيست عن حزب التجمع -جمال زحالقة فقد قال: "إن سنّ قانون يحظر الحزن والحداد يُعدّ سابقة دولية واختراعاً إسرائيلياً يدلّ على الإفلاس. سنجد الطريقة لإحياء يوم النكبة رغم أنف مهوسي حكومة ليبرمان -نتنياهو؛ لقد طردوا شعبنا وهدموا 500 قرية، والآن يريدون مصادرة صرخة الألم منا"⁽³⁶⁾.



وردّ مقدّم مشروع القانون عضو الكنيست "ميلر قائلاً": "إنّها خطوة أولى في سبيل إيقاف النشاطات التحريضية المنظمة التي تنفذها الحركة الإسلامية ولجنة المتابعة في صفوف الجمهور العربي في البلاد. يحقّ لكلّ دولة ديمقراطية معافاة الدفاع عن نفسها؛ وهذا ما اختارت حكومة إسرائيل فعله اليوم"⁽³⁷⁾.

إضافة إلى ذلك، صادقت اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع في جلستها 9 أيار / مايو 2009 على مشروع قانون خاصّ تقدّم به عضو الكنيست "زفولون أورليف"، من كتلة "البيت اليهودي" وآخرون من حزب "إسرائيل بيتنا"، ينصّ على حظر نشر التحريض الذي يلغي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وينصّ مشروع القانون كذلك على ما يلي: "من يناد برفض وجود الدولة، وبحسب مضمون النشر ثمة احتمال وارد جداً لممارسة أعمال كراهية، أو عدم الولاء للدولة أو لسلطات الحكم أو القانون- فسُحِّك عليه بالسّجن لعام واحد"⁽³⁸⁾.

وعليه، فإنّ الحزب يهدف من وراء ذلك إلى توسيع رقعة الحماية المحيطة بطابع الدولة اليهودي، حتّى بثمن المساس بحريّة التعبير والقيم الديمقراطية وبناءً على هذا القانون، فقد يتعرّض لخطر الاعتقال أكاديميون ومفكّرون ممن يرغبون في طرح بدائل للنظام القائم في الدولة، وإنّ طرحوا ذلك في سياق الكتابة العلميّة.

كما طرح رئيس الحزب "أفيغدور ليبمان"، وآخرون على طاولة الكنيست، في 1 نيسان / ابريل 2009، مشروع قانون التعليم الرسميّ (تعديل- واجب دراسة أرض إسرائيل والصهيونيّة)، ويبيغي مشروع القانون فرض تعليم موضوع تاريخ أرض إسرائيل والصهيونيّة في جميع المدارس الرسميّة، بما في ذلك التعليم العربيّ. وينصّ مشروع القانون على ما يلي: "يشمل منهاج التعليم الذي يحدّده الوزير واجب التعلّم لثلاث ساعات أسبوعيّة على الأقلّ عن تاريخ أرض إسرائيل، وتاريخ دولة إسرائيل والصهيونيّة". وبهذا يبيغي مقدّم مشروع القانون- وهم من حزب "إسرائيل بيتنا"- تصميم أو تشكيل عالم مفاهيم ومصطلحات الطلاب الفلسطينيين في إسرائيل، وفرض عمليّة الأسرلة عليهم، من خلال جهاز التعليم⁽³⁹⁾.

رابعاً: موقف الحزب من عملية السلام والدولة الفلسطينية



تكمّن إشكالية العلاقة بين تصاعد نفوذ اليمين المتطرف في إسرائيل ومستقبل عملية السلام في توجهات المنتمين لهذا التيار التي تعتبر إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تهديداً لأمن إسرائيل ولا تقبل تجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس وتعتبر تفكيك أي من المستوطنات القائمة والانسحاب منها خيانة "لأمانة إلهية" وفق نصوص التوراة. وفي هذا الإطار كشف استطلاع للرأي في نيسان/ أبريل 2008 أن حوالي (64%) من اليهود المتدينين لا يقبلون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ويرفض حوالي (72%) منهم استئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، وبطبيعة الحال لا يقبل غالبية الإسرائيليين الانسحاب من مستوطنات الضفة الغربية⁽⁴⁰⁾. لذلك، يختصر حزب "إسرائيل بيتنا" رؤيته لحل الصراع مع الفلسطينيين، بمقولة "إسرائيل بيتنا وفلسطين بيتهم". ولا يقصد بالفلسطينيين سكان الضفة والقطاع فحسب، بل أيضاً فلسطينيي 48، في إطار خطة ترحيلية تقوم على مبدأ تبادل الأراضي والسكان مع السلطة الفلسطينية، سعياً إلى ترسيم الحدود النهائية لدولة إسرائيل التي يريدها الحزب يهودية بامتياز، حتى لو كان ثمن ذلك اتهامه بالعنصرية، وهو اتهام يبدو أنه لا يضيره كثيراً، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالنظرة إلى العرب. ويرفض الحزب الانسحابات الأحادية، وقيام دولة فلسطينية، ويرى أن حكماً ذاتياً للفلسطينيين، كما هو متجسد الآن بالسلطة الفلسطينية، أمر كافٍ لهم. وإذ يعلن عدم إيمانه بـ "كذبة" التعايش بين اليهود والعرب⁽⁴¹⁾.

وعليه، فرؤية الحزب تنطوي على أن حل مشكلة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني تكمن في تبادل الأراضي والسكان، بهدف الفصل بين الشعبين اليهودي والعربي، لذلك، يرى الحزب أن حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لا يتم إلا من خلال:

1. ضرورة طرد الفلسطينيين من أراضيهم، وأنه لا أحقية لهم في قيام دولة مستقلة، ويرى أن حكماً ذاتياً لهم كما هو متجسد الآن بالسلطة الفلسطينية أمر كاف.
2. وجوب العمل على إقامة دولة يهودية نقية العرق، عبر تبادل أراضٍ مأهولة بعرب إسرائيل في مقابل أجزاء من الضفة الغربية "لإقامة دولة يهودية متجانسة"، مع الاحتفاظ بالمستوطنات الكبرى في القدس.



3. طرد فلسطيني 48 من دولة إسرائيل، حيث أنه يرى أنهم يشكلون الخطر الاستراتيجي الثاني على دولة إسرائيل بعد الخطر الأول وهو إيران.
4. حل الصراع بالتعاون مع الأردن، بمعنى إعطاء الأردن دوراً هاماً في صياغة البنية السياسية والأمنية لمستقبل الدولة الفلسطينية .
5. سن قانون يجبر العرب داخل إسرائيل على توقيع إعلان "ولاء" لإسرائيل، ومن يرفض هذا الأمر يحرم من حق التصويت.
6. إعدام كل عضو عربي في الكنيست يجتمع مع أعضاء الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، بتهمة "الخيانة".
7. إن مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت عام 2002، "خطيرة جداً" كونها تمثل "وصفة لتدمير إسرائيل"، موضحاً أن أخطر ما فيها هو حق العودة للاجئين الفلسطينيين⁽⁴²⁾.

ويرى الحزب أن عملية السلام تستند على ثلاث فرضيات أساسية خاطئة:

الأولى: أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو السبب الأساسي في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

الثانية: أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو على الأرض وليس نزاعاً أيديولوجياً.

الثالثة: أن إقامة دولة فلسطينية حتى في حدود 1967 سوف تؤدي إلى إنهاء النزاع⁽⁴³⁾.

ففي عهد حكومة أولمرت قدم زعيم الحزب "ليبرمان" - الذي شغل منصب وزير الشؤون الاستراتيجية - في حكومه "أيهود أولمرت" شروطه للبقاء في ائتلافه الحكومي صاغها في وثيقة خطية سميت "الخطوط الحمراء" للتسوية الدائمة للصراع، وهي الخطوط ذاتها التي يتضمنها برنامج الحزب الذي يمثل المهاجرين من دول "الاتحاد السوفيتي السابق". وإذ يرى: "أن الصراع ليس صراعاً على مناطق جغرافية بل هو صراع قومي- ديني في جوهره"، فإن الوثيقة التي أعدها تصر على "التبادل السكاني بين إسرائيل والدولة الفلسطينية على نحو يعزز الغالبية اليهودية في الدولة اليهودية، من خلال ضم أكثر من (300) ألف مستوطن في الضفة الغربية مع الأراضي التي يقيمون فيها إلى حدود إسرائيل، في مقابل التخلي عن عدد مضاعف من الفلسطينيين في المثلث الشمالي وفي محيط القدس بضمهم



وأراضيهم إلى الدولة الفلسطينية، وهكذا يمكن أن نضمن دولتين متجانستين، لا دولة فلسطينية دون يهودي، فيما إسرائيل ثنائية القومية فيها أكثر من (20%) من الأقليات⁽⁴⁴⁾. كما تتضمن مطالبة الفلسطينيين بوقف الإرهاب، ومعالجة الأزمة الاقتصادية للفلسطينيين قبل الخوض في التسوية الدائمة، لأن السلام لن يتحقق - برأي الحزب - طالما بقي (80) في المئة من الفلسطينيين عاطلين عن العمل في الاقتصاد الفلسطيني.

وتشير الوثيقة عن اعتماد الحدود الدائمة لإسرائيل "معايير تاريخية وأمنية وديموغرافية وجغرافية" وأن تضمن أي تسوية سياسية في المستقبل الطابع اليهودي والصهيوني والديموقراطي لإسرائيل واعتراف المجتمع الدولي والدول العربية المجاورة والفلسطينيون بالحدود الدائمة، كما تنص على: "رفض تام لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لا من الناحية المبدئية ولا في حالات إنسانية... وهذه المسألة محسومة وغير قابلة للتفاوض". كما تطالب الوثيقة بأن تتضمن التسوية السياسية بنداً واضحاً يؤكد نهاية الصراع، أي وضع حد لأي مطالب متبادلة في المستقبل. ويرسم الحزب حدود مدينة القدس، فيبقي "الحوض المقدس" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، مع منح حرية العبادة لأبناء الديانات الثلاث، ويقترح ليبرمان استقدام قوات من حلف شمال الأطلسي في حال عجزت أجهزة الأمن الفلسطينية عن بسط نفوذها ووقف الإرهاب، ويعارض إعادة فتح "المعبر الآمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة⁽⁴⁵⁾.

وقد طرح الحزب في برنامجه للانتخابات خطة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تستند على مجموعة من الرؤى هي:

1. تبادل إسرائيل بتحريك تعين فيه حدودها مع الفلسطينيين.
2. تؤدي الحدود الجديدة إلى جعل الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل أغلبية مستقرة ومضمونة لسنوات طويلة.

3. الموقف من الحدود يشمل مكونين، "موقع الحدود" و"علاقات الحدود".

• يتبادل الطرفان، إسرائيل والفلسطينيون، أراضي على أساس اعتبارات ديموغرافية. بحيث يتم التوصل إلى خط متفق عليه مع الفلسطينيين، وتكريس هذا الاتفاق في المحافل الدولية والأمم المتحدة.



- أما بالنسبة للتجمعات (المدن والقرى) العربية الواقعة في وادي عارة والمثلث، تنتقل إلى سيادة السلطة الفلسطينية.
 - تنتقل المستوطنات الإسرائيلية في "الكتل الكبيرة" القريبة من "الخط الأخضر" إلى السيادة الإسرائيلية (مثل أريئيل، معاليه ادوميم، غوش عتصيون وغيرها).
 - يكون حوالي (170) ألف عربي من القاطنين في منطقة "ضواحي القدس" مشمولين في منطقة السلطة الفلسطينية؛ بهدف جعل اليهود في القدس يمثلون (80%) من سكانها.
 - بعد إتمام هذه العملية تكون إسرائيل قد تحررت من التزاماتها الاقتصادية تجاه المواطنين الذين يكونون خارج مناطق سيادتها بما في ذلك مخصصات التأمين الوطني.
 - أما علاقات الحدود فتكون ضمن التطلع إلى "حدود مفتوحة" تسمح بانتقال المراقب للأشخاص والبضائع. ويرتبط مستوى الانفتاح بمستوى الأمن المتوفر لإسرائيل⁽⁴⁶⁾.
- وفي تاريخ 4 أيلول / سبتمبر 2009 اعترف رئيس الحزب ووزير الخارجية الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان"، بأنه يريد محو القضية الفلسطينية من قاموس وزارته، وقال في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية: "يهننا إزالة الموضوع الفلسطيني عن جدول الأعمال بقدر ما نستطيع، وهذه أجندة سياسية بالأساس، وخلافاً للآخرين، فقد جئنا إلى وزارة الخارجية حاملاً أجندة منظمة، وقد رأيت نفاق المحللين الإسرائيليين، وقرأ ما يكتبونه، ولا أعرف إذا كان عليّ أن أضحك أم أبكي"⁽⁴⁷⁾. وأشار إلى أنّ الحل على أساس معادلة الأرض مقابل السلام لن ينجح. وقال: "لقد انسحبنا حتى المليمتر الأخير ولم يحقق ذلك سلاماً، وأعدنا حبة التراب الأخيرة في لبنان ولم يحقق ذلك السلام، وأحضرنا ياسر عرفات وعصابته من تونس إلى الضفة، وهذا أيضاً لم يحقق السلام. كذلك، فإن فرضيتنا بأن حل الدولتين سيؤدي إلى نهاية الصراع ليست صحيحة، وحتى لو انسحبنا إلى حدود العام 1967 فإنه لن يسود السلام"⁽⁴⁸⁾.
- وفي 15 شباط / فبراير 2010 شن رئيس الحزب "أفيغدور ليبرمان" هجوماً على الفلسطينيين، وقيادتهم بالقول: "أنا فاقد الثقة بهم نتيجة توجههم للهيئات الدولية لملاحقة إسرائيل، وأن التسوية وتقاسم الأرض وهم، لأن الصراع مع الفلسطينيين أصبح دينياً منذ ثمانينيات القرن الماضي، وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية...". وأضاف أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست: "من يزرع الأمل بإمكانية التسوية بسرعة في حين أن كل



الشرق الأوسط يغلي في اليمن والعراق وحزب الله والجهاد العالمي... فهو يزرع الأوهام⁽⁴⁹⁾. وذلك لبروز تيارات وأحزاب يمينية ودينية متطرفة تؤكد على هذا التوجه من الصراع. واتهم ليبرمان السلطة الفلسطينية بشن حملة لسحب الشرعية عن إسرائيل، وقال: "إن جزءاً من تمويل الحملة يأتي من الأموال التي نحولها للفلسطينيين"، مشيراً إلى أن غالبية الدعاوى المقدمة ضد ضباط إسرائيليين كبار ممولة من قبل السلطة الفلسطينية وبمبادرتها⁽⁵⁰⁾.

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة لدور حزب "إسرائيل بيتنا" في الحياة السياسية الإسرائيلية، أن المستقبل السياسي لهذا الحزب آخذ في الصعود، وذلك في ضوء توجه المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف بوتيرة متصاعدة، نظراً لغياب الشخصية القادرة على قيادة المجتمع الإسرائيلي نحو تحقيق الاستقرار في داخل إسرائيل ومحيطها، من ناحية، وإلى اتساع الهوية الاجتماعية-الإثنية- بين شرائح المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى، مما جعل القيادات الإسرائيلية، ومنهم زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان بالتوجه نحو تصعيد الخطاب السياسي والدعائي المتماشي مع استغلال حاجة الإسرائيليين ورغبتهم في الأمن لحل إشكالية غياب الشخصية الإسرائيلية القادرة على تحقيق السلام في المنطقة، وذلك من خلال تهويل الأخطار التي ستواجه الإسرائيليين في حال غياب هذه الشخصية، ومن هنا طرحت العديد من الأحزاب الإسرائيلية نفسها على أنها القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الإسرائيلي، ومنها حزب إسرائيل بيتنا، حيث صوّر هذا الحزب بعض القضايا للإسرائيليين على أنها خطراً يلاحقهم، مثل قضية فلسطيني الداخل، والصراع مع العرب والفلسطينيين، وقضية الدولة الفلسطينية أيضاً. ونجح في إحياء نزعته التطرف في المجتمع الإسرائيلي. لذلك من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة مزيداً من التطرف في إسرائيل، وبالتالي مزيداً من عدم الاستقرار والتوتر، ليس تجاه الفلسطينيين فحسب، بل تجاه المحيط العربي أيضاً.

The role of "Israel Our Home" Party in the Israeli Political Life

Dr. / Abd al-Nasir Muhammad Abdullah Sroor



*Associate Professor of International Relations Co
Faculty of Arts and Humanities, Al-Aqsa University- Gaza-Palestine*

*A. Ibrahim Yusuf Ahmed Obaid
Faculty of Arts and Humanities, Al-Aqsa University – Gaza- Palestine*

Abstract

This study aims to shed light on the role of the party "Israel Our Home" in Israeli political life.

Since his participation for the first time in the fifteenth Knesset elections in 1999 went up to the political arena, and becoming an important place in the internal dynamics and outputs of the Israeli political system.

They came to study in the context of four major joints, namely:

First, the conditions established, the growth factors and the rise of the party, and the historical background of its inception. And the second party's role in political participation (the parliament and government coalitions), the third, the position of the party of Palestinian 48 (termed Israeli Arabs), and the fourth position of the war to the peace process and Palestinian state.

The methodology of the study in the analysis, was based on the technique of analysis of political behavior.

الهوامش والمصادر

(1) ولد في 5 يونيو عام 1958 في مدينة كيشينيف السوفيتية وهي الآن تشيسيناو عاصمة مولدوفا وكان اسمه عند ولادته ايفيت ليبرمان. ودرس في المعهد الزراعي المحلي. وكان والده "ليو" من قدامى المحاربين في الجيش الأحمر وأسره الألمان ثم قضى سبعة أعوام في معسكر عمل في سيبيريا في عهد ستالين. هاجر مع والديه اللذين التقيا في سيبيريا إلى إسرائيل في عام 1978 وكان عمره 20 عاماً آنذاك في بداية تدفق الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي. وجاء آخرون بأعداد أكبر كثيراً في التسعينات بعد انهيار الشيوعية. وغير اسمه إلى أفيغور وتعلم اللغة العبرية إلى جانب الروسية



- لغته ألام. كما يتحدث الإنجليزية والرومانية التي يتحدث بها أهل مولدوفا. صحيفة الأيام الفلسطينية، خمس حقائق عن أفيدور ليبرمان، العدد 4745، 2009/4/2.
- (2) صحيفة معاريف الإسرائيلية، 1999/1/26.
- (3) سميح خلف، أفيدور ليبرمان الصهيوني المحتال الصبياني والطفولي مؤسس حزب "إسرائيل بيتنا"، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2008/10/30.
- (4) اسمه الحقيقي "اناتولي بوريسوفتش شانسكي"، وبالعبرية "ناتان شانسكي" ولد في 20 يناير 1948 في مدينة "دونتسك" بأوكرانيا، حصل على شهادة الرياضيات التطبيقية من معهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا، وفي مارس 1977 اعتقلته السلطات الروسية، وفي يوليو 1978 حكم عليه بالسجن لمدة 13 عاما بتهمة الخيانة والتجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. بعد 16 شهرا قضاها في السجن تم إرساله لمعسكر عمل في "سيبيريا" حيث عمل هناك لمدة 9 سنوات قبل أن يطلق سراحه عام 1986 في صفقة لتبادل الأسرى مقابل إطلاق سراح "كارل كوشير" وزوجته اللذين اتهمتا بالعمل لصالح المخابرات الروسية بالولايات المتحدة. في عام 1995 أسس حزب إسرائيل بعليا (إسرائيل عاليا) وكان ناشط في صفوف المهاجرين الروس لإسرائيل، وهدف الحزب لاستيعاب المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي. صحيفة الحياة اللندنية، 2009/2/15.
- (5) خالد شعبان، الحكومة والأحزاب، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 7، 1990، ص 60.
- (6) خلف، سميح، افغادور ليبرمان الصهيوني المحتال الصبياني والطفولي مؤسس حزب (إسرائيل بيتنا) النشأة والأصول لهذا الفاشي المتطرف، صحيفة الجريدة العراقية، 2009/3/23.
- (7) صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 2006/3/13.
- (8) خالد شعبان، "اليهود المهجرون إلي إسرائيل-الموجه الأخيرة"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 3-4، يوليو-ديسمبر 2001، ص 36-54.
- (9) صحيفة معاريف الإسرائيلية، 1998/9/14.
- (10) عبدالوهاب المسيري، ليبرمان والإجماع الصهيوني، 2006/12/1: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0C5BBE00-7ABA-40C7-9A17-.htm>
- (11) الجباعي، كرم، بيبلوغرافيا الأحزاب والحركات والمنظمات الصهيونية في "إسرائيل" وبعض دول العالم (1948-2004) العدد 328 أيلول - تشرين الأول 2004.
- (12) صحيفة القدس الفلسطينية 2004/5/30.
- (13) حسن عبدالحليم، من هو أفيدور ليبرمان، مركز شرق المتوسط للدراسات والإعلام، 2009/2/22. <http://www.empressoffice.com/ar/index.php?news=4003&print>
- (14) تقرير خاص أصدره مركز الدراسات المعاصرة - أم الفحم- عن انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابعة عشر 2006.
- (15) ليفني و نتنياهو يعلنان فوزهما ويدعو كل منهما الآخر للانضمام إلى حكومته.



(16) نور الدين، أسامة، (إسرائيل بيتنا) .. حزب المهاجرين المتطرفين، موقع القدس أون لاين الإخباري:

http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2052&mcac=22&cat=32&sscac=57&lang=0

(17) أبو دقة، بلال، كاديفا يتقدم على الليكود بمقعد واحد وليبرمان يريد تشكيل حكومة يمينية، صحيفة الجزيرة السعودية، 2009/2/12، العدد 13286.

(18) خالد شعبان، المرجع السابق. ص 36-54.

(19) أسامة نور الدين، المرجع السابق.

(20) صحيفة الأخبار المصرية، 2010/2/26.

(21) صحيفة القدس الفلسطينية نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2010/2/13.

(22) محمد مورو، دلالات الانتخابات الإسرائيلية 2009، صحيفة اليمن الجديد، 2009/2/15.

(23) صحيفة النهار الكويتية، 2009/2/12.

(24) صحيفة القدس الفلسطينية، 2009/2/10.

(25) محمد الضيف هو القائد العام لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس". مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية، 2008/10/13.

(26) موقع الجيش اللبناني على الإنترنت، 2009/2/1:

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=20815>.

(27) حسن عبدالحليم، المرجع السابق.

(28) المرجع نفسه.

(29) صحيفة القدس الفلسطينية، فلسطينيو 1948 ما زالوا يعانون من عنصرية إسرائيل بعد 60 عاماً على وقوعهم تحت حكمها، العدد 14387، 2009/9/2.

(30) موقع قناة "CNN" على الشبكة العنكبوتية، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، 2009/4/1.

(31) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2010/2/13.

(32) تيسير خالد، أفيغدور ليبرمان وازدواجية المعايير السياسية والأخلاقية، الحوار المتمدن، العدد 2006/11/1721:1.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79641>.

(33) حسن عبدالحليم، المرجع السابق.

(34) موقع عرب 48 على الشبكة العنكبوتية، 2009/1/27:

<http://www.arabs48.com/print.x?cid=19&id=60293>.

(35) إبراهيم دراجي، ليبرمان بين السخرية ... والغباء، صحيفة تشرين السورية، 2010/2/6.

(36) حسن عبدالحليم، المرجع السابق.

(37) إيمان شحادة (تقرير)، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، المرصد السياسي، حيفا، 2009/5/4.



- (38) أمنية سالم، مشروع قانون القسم بيهودية إسرائيل...الحل اليميني الإسرائيلي لأزمة الهوية في إسرائيل، موقع القضية الفلسطينية على الشبكة العنكبوتية، 2010/1/6.
- (39) إطمانس شحادة، مرجع سابق.
- (40) صحيفة القدس الفلسطينية، 2009/5/29.
- (41) جاكى خوري، ويوفال أزولاي، اللجنة الوزاريّة تصادق على مشروع قانون النكبة، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 2009/5/9.
- (42) إطمانس شحادة، المرجع السابق.
- (43) سلمى واكيم، تشريع وشرعة التمييز العنصري: سياسة إسرائيلية ممنهجة، مجلة حق العودة، العدد 36، ديسمبر 2009، ص7.
- (44) أيفيت (أيفغور) ليو ليرمان... قيصر اليهود الروس، وكالة سما الإخبارية على الشبكة العنكبوتية، 2009/6/4:
- <http://www.samanews.com/Tools.php?act=PrintPage&id=44119>
- (45) محمد عبدالله يونس، (تقرير من واشنطن) دراسة حول اليمين الديني الإسرائيلي وعملية التسوية، مركز دراسات المستقبل الفلسطيني، 2010/2/5.
- (46) البرنامج الانتخابي لحزب يسرئيل بيتينو- إسرائيل بيتنا، نقلاً عن موقع "حزب إسرائيل بيتنا" على الشبكة العنكبوتية، ترجمة "مدار"، المحرر: المشهد الإسرائيلي (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) 2006/3/26.
- (47) جريدة الانتقاد اللبنانية، ليرمان: مشكلة "إسرائيل" الأساسية هي الحاجة إلى الولايات المتحدة، 2009/9/5.
- (48) صحيفة العرب القطرية، ليرمان أريد أن أمحو القضية الفلسطينية من قاموس وزارة الخارجية، 2009/10/5، العدد 7755، ص 10.
- (49) صحيفة العرب القطرية، ليرمان: التسوية مع الفلسطينيين هم .. والصراع أصبح دينياً، العدد 2010/2/7919، ص 19.
- (50) صحيفة دار الخليج، ليرمان يرفض أي تسوية تعيد أراضي للفلسطينيين، 2010/02/16.